الأمم المتحدة A/CN.9/SR.940

الجمعية العامة

Distr.: General
14 July 2011
Arabic
Original: English

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الدورة الرابعة والأربعون

محضر موجز للجلسة ٩٤٠

المعقودة في مركز فيينا الدولي، فيينا، يوم الأربعاء، ٦ تموز/يوليه ٢٠١١، الساعة ١٤/٠٠

الرئيس: السيد مولان.....(موريشيوس)

المحتويات

بند جدول الأعمال		الفقرات
٢	انتخاب أعضاء المكتب (مستأنف)	١-٣
٢٢	مواعيد الاجتماعات المقبلة وأماكن انعقادها (مستأنف).....	٤-٦٣
١٨	دور الأونسيترال في تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (مستأنف).....	٦٤

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وتبيانها في مذكرة وإدراجها أيضاً في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدوره إلى: Chief, Conference Management Service, room D0771, Vienna International Centre.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة عقب انتهاء الدورة بفترة وجيزة.

060315 V.14-07437 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتُتحت الجلسة الساعة ١٤/١٥

انتخاب أعضاء المكتب (مستأنف)

١- **الرئيس:** دعا مجموعة دول أوروبا الشرقية إلى تقديم مرشَّح لمنصب نائب رئيس اللجنة.

٢- **السيد ليبيديف** (الاتحاد الروسي): تحدَّث بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية ورشَّح السيد يِزيفسكي (بولندا) لمنصب نائب رئيس اللجنة.

٣- وانتُخب السيد يِزيفسكي (بولندا) نائباً للرئيس بالتزكية.

مواعيد الاجتماعات المقبلة وأماكن انعقادها (مستأنف)

٤- **الرئيس:** قال، مشيرا إلى اقتراح الأمين العام بألا تَعقد اللجنةُ من الآن فصاعدا أي دورة من دوراتها في نيويورك، إن أحد الردود المحتملة يتمثل في القول بأنَّ أعضاء اللجنة، وإن كانوا يتفهمون قيود الميزانية التي تواجهها الأمم المتحدة، فإنهم يعترضون بالإجماع على وقف الاجتماعات في نيويورك. فمن شأن خطوة كهذه أن تجعل ضمان التمثيل الكامل للدول في الجلسات العامة ودورات الأفرقة العاملة على السواء أكثر صعوبة، الأمر الذي سيضر بالمهمة المركزية للجنة وهي مواءمة القانون التجاري. ومن شأن ذلك أيضاً أن يلحق الضرر بصورة اللجنة وعملها.

٥- ومع ذلك، اعترافا بالحاجة إلى الحدِّ من التكاليف، قد ترغب اللجنة في تقديم اقتراح بديل بتقليص المدة الإجمالية لاجتماعها من ١٥ أسبوعا في السنة إلى ١٤ أسبوعا، الأمر الذي سيُفضي إلى توفير ١٣٠ ٠٠٠ دولار أمريكي سنويًّا، وهو مبلغ مماثل لما يُتوقع توفيره من وقف الاجتماعات في نيويورك. وذكر أنه لو وافقت اللجنة على هذا الاقتراح، فإنه ينبغي أن يُعرض على اللجنة الخامسة كبديل لوقف اجتماعات نيويورك وليس كتدبير إضافي. فسيكون من المؤسف أن تفقد اللجنة أسبوعا من مدة اجتماعاتها بالإضافة إلى فقدان ميزانية السفر المخصصة لها.

٦- **السيدة سابو** (كندا): قالت إنَّ وفدها يؤيد الجهود الجارية في إطار الأمم المتحدة لتقليص التكاليف وأقرت بالحاجة إلى تخفيض ميزانيتي كلٍّ من شعبة القانون التجاري الدولي والأونسيترال، حتى وإن كان هذا الأمر لا يلقى ترحيباً. وبالتالي فإن دعم وفدها للقول بأنَّ اللجنة تعترض بالإجماع على وقف اجتماعات نيويورك يتوقف كليًّا على تحقيق وفورات في مجالات أخرى.

٧- ورحَّبت بالاقتراح القاضي بتقليص مدة اجتماعات اللجنة؛ ورأت أنَّ أحد السبل لتحقيق ذلك الهدف يتمثل في تقليص وتيرة دورات الأفرقة العاملة. وإذا أكمل الفريق العامل المعني بالمصالح الضمانية مشروعه الحالي في عام ٢٠١٢، فيمكن تأجيل دوراته المقبلة لمدة عام. وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون من المستحسن عدم البدء في مشروعات جديدة في وقت تعاني فيه الميزانية من القيود.

٨- وأضافت أنَّ ثمة طريقة أخرى لتخفيض التكاليف تتمثل في خفض عدد موظفي الأمانة الذين يوفدون إلى نيويورك من أجل الدورات. فعلى مدى عامين، بلغت تكلفة إرسال العضو الواحد من موظفي الأمانة العامة إلى نيويورك حوالي ١٦ ٦٠٠ دولار أمريكي. ومع ذلك، فمن المهم التأكد من حصول الأفرقة العاملة على الدعم الكافي فيما تحتاجه من أعمال الأمانة. وفي معظم الحالات، فإنَّ العدد المناسب من الموظفين لدورة فريق عامل هو اثنان: موظف قانوني أقدم يضطلع بدور الأمين، وموظف قانوني آخر أقل خبرة. وبصفة عامة، ليست هناك ضرورة لحضور أكثر من موظفين اثنين.

٩- **الرئيس:** قال إنَّ تخفيض عدد دورات الأفرقة العاملة هو بالتأكيد أحد سبل تقليص المدة الكلية لاجتماعات اللجنة. بيد أنَّ الاقتراح الأعم بخصم أسبوع من إجمالي مدة الاجتماعات من شأنه أن يتيح للجنة قدرا أكبر من المرونة لتحديد كيفية استخدام الوقت المتبقي لديها. وعلى سبيل المثال، إذا كانت اللجنة في عام ما لا تحتاج إلى دورة كاملة مدتها ثلاثة أسابيع، فيمكنها أن تقرر عوضا عن ذلك استخدام جزء من تلك المدة لاجتماعات الأفرقة العاملة.

١٠- **السيد سوريول** (أمين اللجنة): قال إنه حتى لو سُمح للّجنة بالحفاظ على ميزانيتها الخاصة بالسفر لحضور الدورات المعقودة في نيويورك، فسيظل من الضروري تخفيض التكاليف عن طريق إيفاد عدد أقل من موظفي الأمانة إلى تلك الدورات. وذَكر أنَّ التغيرات التي طرأت على أسعار الصرف في السنوات الأخيرة رفعت التكاليف المدفوعة للسفر من فيينا، وأنَّ من المرجح لهذه النزعة أن تستمر. وأردف يقول إنَّ الأمانة تسعى بالفعل إلى تخفيض تكاليف سفر الموظفين، وذلك على سبيل المثال بتنظيم دورتين لفريقين عاملين واحدة تلو الأخرى، وأنها ستواصل جهودها في هذا الصدد. ومع ذلك، ينبغي المحافظة على درجة من المرونة، بحيث يتسنى، عندما تقتضي الضرورة على سبيل المثال إرسال ثلاثة موظفين إلى دورة بدلا من اثنين، تلبية مثل هذا المطلب.

١١- **الرئيس:** قال إنه يمكن للجنة أن تنظر في سبل أخرى لتخفيض تكاليف كل دورة من دورات الأفرقة العاملة التي تُعقد في نيويورك. بيد أنه من الصعب تحديد مقدار الوفورات الممكنة في التكاليف بشكل مسبق، لأنَّ عبء العمل يمكن أن يختلف اختلافا كبيرا من دورة لأخرى. وللسبب ذاته، ينبغي مراعاة المرونة في مستويات التوظيف.

١٢- **السيد غونساليس** (الأرجنتين): قال إنَّ بعض الجهات تنزع إلى تناسي أنَّ الأونسيترال هيئةٌ حكومية دولية، وأنها بهذه الصفة لا تُعنى فقط بالقضايا الفنية، ولكن أيضا بقضايا ذات طابع سياسي ومالي. والاقتراح قيدَ المناقشة له تأثيرٌ كبير على عملها، وبالتالي فمن المؤسف أنه لم يتم إعداد أي وثيقة عمل تتضمن معلومات وأرقاما مفصلة لدعم مداولاتها. وبدلا من ذلك، يجري إجبار اللجنة على تأسيس مناقشتها على معلومات مقدمة شفويًّا. ومضى يقول إنه ليست هناك حُجة واضحة لوقف الممارسة المتمثلة في عقد الدورات بالتناوب في نيويورك وفيينا. لذلك فإنَّ وفده يوافق على الاقتراح الذي يدعو إلى إبلاغ الأمين العام بتأييد اللجنة بالإجماع للإبقاء على هذه الممارسة.

١٣- وأضاف أنَّ وفده يوافق على أن تَقترح اللجنة، في ردها على الأمين العام، تقليصَ مدة اجتماعاتها من ١٥ أسبوعا إلى ١٤ أسبوعا في السنة. ومع ذلك، فإنَّ هذه الخطوة بمفردها لن تكون كافية لمعالجة الشاغل الأعم المتعلق بتمويل عمل اللجنة. لذلك يجب أن يتضمن الرد على اقتراح الأمين العام عددا من النقاط الأخرى.

١٤- أولا، لقد أظهرت الدورة الحالية أنَّ معظم عمل اللجنة يمكن إنجازه في وقت أقل بكثير من الأسابيع الثلاثة المخصصة عادة للجلسات العامة. ومن ثم ينبغي للجنة أن تتخذ قرارا فوريا بتقليص المدة المعتادة لدوراتها العامة إلى أسبوعين، بل ويمكنها النظر في الترتيب لعقد دورة مدتها أسبوع واحد أو أسبوع ونصف على أساس تجريبي.

١٥- وثانيا، ينبغي إجراء استعراض لممارسة اللجنة المتمثلة في عقد دورتين لكل فريق عامل كل عام. فهناك ما يبرر عقدَ دورتين في السنة للأفرقة العاملة ذات التفويض الواضح، أما بالنسبة إلى الأفرقة العاملة الأخرى فليس هناك ما يبرر

هذا العدد. وينبغي تحديد عدد الدورات المطلوبة لكل فريق عامل على أساس كل سنة على حدة.

١٦- وثالثا، من المدهش أنه لم يُجر سوى تقييم جزئي لأنشطة الأفرقة العاملة في الدورة الحالية. إذ ينبغي إجراء تحليل أوسع نطاقا، يتضمن مسألة التمويل، وذلك لوضع استراتيجية متماسكة لعمل اللجنة في المستقبل. وعلى سبيل المثال، إذا رغبت اللجنة في تكليف فريق عامل بالنظر في مسألة التمويل البالغ الصغر، فينبغي تقليص عمل فريق عامل آخر. وينبغي أن تكون للمشروعات آجال واضحة، لكيلا يستمر العمل فيها لسنواتٍ دون تحقيق نتائج. وينبغي أن تستهل اللجنة مناقشة استراتيجية استنادا إلى كل ذلك في دورتها المقبلة بهدف تقليص عدد اجتماعات الأفرقة العاملة.

١٧- وأخيرا، فإنَّ العدد الحالي لموظفي الأمانة مناسب. ولا ينبغي تقليصه، نظرا لأنَّ جميع الموظفين يضطلعون بالفعل بحجم عمل كامل. وعلاوة على ذلك، كما أشار الرئيس، فإنَّ من الصعب تحديد عدد الموظفين لكل دورة مسبقا. ومن ثم فمن غير المقبول البت في مستويات التوظيف بتفصيل مبالغ فيه.

١٨- **الرئيس:** قال إنَّ اللجنة قد ترغب في التمييز بين الحاجة الفورية إلى توفير ١٣٠ ٠٠٠ دولار أمريكي في السنة، وبين فكرة إجراء استعراض استراتيجي بهدف استكشاف المزيد من فرص التوفير. فمثل هذا الاستعراض مستصوب وضروري بطبيعة الحال، ولكنه ينبغي أن يكون شأناً داخليًّا للجنة. ومن شأن أي عرض بإجراء استعراض من هذا القبيل في المرحلة الحالية أن يثير توقعات بأنه سيتم الاهتداء بسرعة إلى إمكانيات أخرى لتحقيق وفورات كبيرة.

١٩- **السيد غونساليس لوسانو** (المكسيك): قال إنه ينبغي المحافظة على ممارسة عقد الدورات في نيويورك وفيينا بالتناوب. وأضاف أنَّ من الضروري، في الوقت نفسه، أن تضطلع الأونسيترال بنصيبها من الجهود المبذولة لتقليص ميزانية الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، فإنَّ وفده يؤيد اقتراح تقليص مدة اجتماعات اللجنة من ١٥ أسبوعا إلى ١٤ أسبوعا في السنة. كما أنه يؤيد الاقتراح الذي تقدم به ممثل الأرجنتين بإجراء استعراض واسع النطاق يركز على الاستراتيجية، ولا يقتصر فقط على الحدِّ من التكاليف. وأشار إلى أنه ينبغي إطلاعُ الزملاء في اللجنتين الخامسة والسادسة باستمرار على القضايا قيد المناقشة.

٢٠- وذكر أنه يمكن للجنة أيضا النظر في أن تطلب إلى الأفرقة العاملة إلقاء نظرة متعمقة على تنظيم عملها. وفي بعض الحالات، قد يكون إجراء مشاورات غير رسمية وسيلة ملائمة للمضي قُدُماً.

٢١- وفيما يخص عدد موظفي الأمانة الذين يحضرون الاجتماعات المعقودة في نيويورك، أعرب عن ترحيب وفده بالجهود التي تُبذل لتلبية احتياجات الأفرقة العاملة بطريقة أكثر كفاءة وفعالية، على النحو الذي أوجزه أمين اللجنة.

٢٢- **السيد لوكِن** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنَّ وفده يرحب بالجهود المبذولة في إطار الأمم المتحدة من أجل الارتقاء بالكفاءة وخفض التكاليف. إلا أنه يرى أنَّ اقتراح تغيير الممارسة التاريخية لعقد دورات الأونسيترال في نيويورك وفيينا بالتناوب يثير مسائل مهمة تتعلق بالسياسات العامة، وأنه ينبغي استكشاف سبل بديلة لتحقيق الوفورات.

٢٣- وأضاف أنَّ التقليص المقترح لمدة اجتماعات اللجنة من ١٥ أسبوعا في السنة إلى ١٤ أسبوعا قد يطرح مشكلة من حيث إنه، طبقاً للنظام المحاسبي للأمم المتحدة، قد لا يُقيَّد ما ينتج من توفير لحساب ميزانية اللجنة على النحو السليم.

٢٤- **السيد أوليفنثيا رويث** (إسبانيا): قال إنَّ من الضروري، في هذا الوقت المتسم بالصعوبات على صعيد الميزانية، إعادة تقييم الأولويات. إلا أنَّ الترتيب المتعلق "بالمقر المزدوج" للأونسيترال يستند إلى مبدأ قائم منذ أمد بعيد ومهم من الناحية السياسية وهو مبدأ ينبغي ألا يتعرض للتقويض بسبب الوضع الذي تشهده الميزانية. وأضاف أنه تبعا لذلك من الضروري إيجاد وفورات في مجالات أخرى، على سبيل المثال من خلال تقليص مدة الاجتماعات أو الوثائق أو عن طريق تخفيض تكاليف السفر. وأردف قائلا إنه ينبغي للجنة كذلك أن تركِّز على تحسين أساليب عملها واستخدام وقتها بمزيد من الكفاءة، وذلك لتحقيق أقصى قدر من النتائج بأدنى حد من الموارد.

٢٥- **السيدة كيت** (المملكة المتحدة): قالت، بعد أن أعربت عن موافقتها على التعليقات التي أدلى بها ممثل إسبانيا، إنه طُلب من منظومة الأمم المتحدة ككل أن تحقق خفضا في الميزانية بنسبة ٣ في المائة. بيد أنه ليس من الواضح ما هي النسبة المئوية المقترحة للأونسيترال على وجه التحديد، إذ أنه لم يتم إعداد أي تقرير أو تفصيل للأرقام من أجل البند الحالي لجدول الأعمال. وأضافت أنَّ وفدها يوافق على الاقتراح الداعي إلى تقليص مدة اجتماعات اللجنة من ١٥ أسبوعا إلى ١٤ أسبوعا في السنة. ورأت أنه قد يتسنى إجراء المزيد من التخفيض من خلال تدابير بسيطة تهدف إلى زيادة الكفاءة، مثل بدء الاجتماعات دون توانٍ، واستخدام كل الوقت المتاح، والتأكد من أنَّ جداول أعمال الاجتماعات مركَّزة بشكل جيد. وكما أوضح الرئيس، فإنَّ اللجنة لا تحتاج إلى الالتزام بإجراء مزيد من التقليص في المرحلة الحالية، بيد أنها يجب أن تلتزم بالسعي إلى إيجاد المزيد من الفرص لتحقيق وفورات في المستقبل.

٢٦- ومضت تقول إنَّ من الضروري العمل بشكل وثيق مع الزملاء في اللجنتين السادسة والخامسة واطلاعهم باستمرار على الجهود التي تبذلها اللجنة لزيادة الكفاءة. وفي الفترة المقبلة مباشرة، ينبغي للجنة أن تنظر فيما إذا كان من الممكن تحقيق المزيد من الوفورات في تكاليف السفر وحضور الموظفين الاجتماعات والوثائق. ويمكن تفادي الهدر في وقت الموظفين وتكاليف الطباعة من خلال إعداد تقارير أقصر عن اجتماعات الأفرقة العاملة، على سبيل المثال. وقد لا تنجم عن هذه التدابير وفورات كبيرة جدا، ولكنها سوف تثبت للزملاء في نيويورك أنَّ اللجنة جادة في مساعيها الرامية إلى زيادة الكفاءة.

٢٧- وفي ختام حديثها أعربت عن موافقتها على أنه ينبغي للجنة إجراء استعراض واسع لاستراتيجيتها المستقبلية. وينبغي للجنة أن تتحلى بروح المبادرة عند النظر في كيفية تحقيق أهدافها بأقصى قدر من الكفاءة، بدلاً من الاكتفاء بمجرد الاستجابة للطلبات المتعلقة بإجراء تخفيضات.

٢٨- **السيد فوا** (سنغافورة): قال إنَّ وفده يؤيد الممارسة الحالية المتمثلة في عقد الاجتماعات في نيويورك وفيينا بالتناوب، خاصة بالنظر إلى أنه ليست لسنغافورة بعثة في فيينا. وبالإضافة إلى ذلك، فإنَّ ترتيب "المقر المزدوج" يزيد من إبراز عمل اللجنة. ومع ذلك، من المهم للأمم المتحدة، بما في ذلك الأونسيترال، البحث عن سبل لتحقيق نفس النتائج بموارد أقل أو تحقيق قدر أكبر من النتائج بالموارد ذاتها. وأضاف أنَّ وفده يرحب بإجراء تحليل دقيق للخيارات المستقبلية وما يتمخض عنها من آثار.

٢٩- **الرئيس:** سأل الأمانة عن كيفية إعداد تقرير عن الاستراتيجية المستقبلية للجنة.

٣٠- **السيد سوريول** (أمين اللجنة): أعرب عن استعداد الأمانة لوضع وثيقة بغرض تيسير مناقشة ترشيد عمل اللجنة في الدورة المقبلة. بيد أنه أشار إلى أنَّ قرارات الميزانية تُتخذ في نيويورك ولا تتخذها اللجنة، وأنَّ الوقت متأخر جدًّا بحيث لم يعد ممكنا في تلك المرحلة التأثير على ميزانية فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٣١- وأضاف أنه لم تُتح لأمانة الأونسيترال إمكانية الاطلاع مباشرة على مناقشات الميزانية في اللجنة الخامسة، لكنها تلقت من الزملاء في نيويورك نسخا من وثائق الميزانية تشير إلى أنَّ التخفيض المقترح في ميزانية اللجنة يبلغ ٦٣,٥ في المائة. ويمثل ذلك حجم الوفورات التي ستتحقق من خلال التوقف عن عقد اجتماعات اللجنة وأفرقتها العاملة في نيويورك.

٣٢- وذكر أنَّ تخفيضات اقترحت أيضا في ميزانية النفقات غير المتعلقة بالوظائف في شعبة القانون التجاري الدولي: فقد خُصص مبلغ لتوظيف الاستشاريين قدره ٦٠ ٠٠٠ دولار أمريكي على مدى عامين، بتخفيض نسبته ٢٣,٦ في المائة؛ وخُصص مبلغ ١٨٠ ٠٠٠ دولار أمريكي لتوظيف الخبراء، وهو ما ينطوي على تخفيض يناهز ١٨ في المائة؛ وبلغت ميزانية السفر العامة ٩٤ ٠٠٠ دولار أمريكي، وهو ما ينطوي على تخفيض بنسبة ٢٠ في المائة؛ وتم تخفيض المبلغ المخصص للخدمات التعاقدية مثل صيانة الحواسيب بنسبة ٦,٥ في المائة بحيث أصبح ٩٩ ٠٠٠ دولار أمريكي؛ وخُفضت ميزانية اللوازم المكتبية بنسبة ٤٥ في المائة. ولا يترُك ذلك سوى مجال ضئيل للمناورة. وسيكون من الصعب تحقيق المزيد من الوفورات دون تخفيض عدد الوظائف. وفي حين أنَّ ما طلبه الأمين العام من تخفيضٍ في ميزانية الأمم المتحدة ككل هو ٣ في المائة، فإنَّ ما لحق بالميزانيات المقترحة لشعبة القانون التجاري الدولي والأونسيترال من تخفيض يبلغ أكثر من ٥ في المائة.

٣٣- **الرئيس:** قال إنه على الرغم من أنَّ اللجنة لا تتمتع بسلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بالميزانية، فإنَّ المشاورات التي تجري معها بشأن التخفيضات المقترحة جديرة بالترحيب. ومع ذلك، لكي تقوم اللجنة بالرد على المقترحات المقدَّمة، فهي بحاجة إلى معلومات مناسبة يتضمنها تقرير رسمي وليس مجرد معلومات مبلغة شفويا. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي لمثل هذا التقرير أن يركز فقط على إجراء التخفيضات ولكن أيضا على المسألة الأوسع نطاقا المتعلقة برفع مستوى الكفاءة. ومن المهم، على سبيل المثال، بدء الاجتماعات في وقتها المحدد وذلك لتجنب هدر موارد قاعة المؤتمرات.

٣٤- **السيد غونساليس** (الأرجنتين): قال، مذكِّرا بالتعليقات التي أدلى بها ممثل الولايات المتحدة، إنه ينبغي للجنة أن تشير، في ردها على نيويورك، إلى أنَّ التقليص المقترح في مدة الاجتماعات يجب أن يُحسب بشكل صحيح. وأضاف أنه ينبغي كذلك لأعضاء اللجنة نقل شواغلهم إلى الزملاء في اللجنتين الخامسة والسادسة لكي يتمكنوا من دعم موقف اللجنة.

٣٥- وأضاف أنَّ رد اللجنة ينبغي ألا يفرط في تحديد المواضع التي سيجري فيها تحقيق التخفيضات، فتأكيد اللجنة بأنها ستواصل النظر في المسألة ينبغي أن يكون كافياً.

٣٦- وأشار إلى أنه على الرغم من أنَّ القرارات المتعلقة بميزانية اللجنة تُتخذ في نيويورك، فإنَّ من الضروري للجنة أن تقدم مساهمات في عملية إعداد الميزانية استنادا إلى خبرتها وتجربتها. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للأمانة إعداد وثيقة عمل للدورة المقبلة لكيلا تضطر اللجنة إلى الاعتماد على المعلومات المقدمة شفويا، وينبغي أن تصدر وثيقة العمل قبل

الدورة بفترةٍ تكفي لمنح الوفود وقتا للتشاور مع عواصمها. وينبغي أن تكون وثيقة العمل استباقية، وأن تقترح استراتيجية من شأنها أن تعود بالنفع على اللجنة وتؤدي في الوقت ذاته إلى تخفيض التكاليف.

٣٧- **السيد كرمة** (مصر): قال إنه في ظل مناخ التقشُّف السائد حاليًّا، تدرك اللجنة تمام الإدراك أنه سيكون عليها قبول حصتها من التخفيضات. وأضاف أنَّ وفده يؤيد المقترحات الرامية إلى تحقيق وفورات من خلال تقليص مدة الاجتماعات السنوية للّجنة إلى ١٤ أسبوعا وخفض عدد الوثائق التي تصدر. وقال إنه ينبغي للجنة أيضا أن تحاول تحسين ممارسات عملها. وأشار إلى أنَّ إنشاء فريق صياغة في الدورة الحالية للعمل بشأن قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي أدى إلى توفير الوقت في الجلسات العامة ومهَّد الطريق للوصول إلى اتفاق.

٣٨- وذكر أنَّ التحدي الذي يواجه اللجنة يكمن في تحقيق الأهداف المحددة في ولايتها والسعي في نفس الوقت إلى تحسين أساليب عملها في وقت تتقلص فيه موارد الميزانية. ومن شأن تحسين أساليب العمل أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة على المدى الطويل، لكن هذه الأساليب لا يمكن أن تتحقق دون استثمار للموارد على المدى القصير. وهناك حاجة إلى إجراء دراسة متعمقة لهذه المسألة.

٣٩- **السيد بيلانجيه** (فرنسا): قال إنَّ وفده سوف يرحِّب بوثيقة تقدِّم المعلومات اللازمة لمناقشات اللجنة وتقدِّم بعض الحلول الممكنة.

٤٠- وفيما يخص الاستراتيجية المستقبلية، ذكر أنَّ تقديم الدعم للأنشطة التي تضطلع بها ستة أفرقة عاملة يشكل عبئا ثقيلا على الأمانة؛ وأنه ربما يتعين تقليص عدد الأفرقة العاملة. فعلى سبيل المثال، يمكن فض الفريق العامل المعني بالمصالح الضمانية في المستقبل القريب، حالَ الانتهاء من مشروعه الحالي.

٤١- **السيدة أداريو دافالوس** (باراغواي): قالت إنه ينبغي المحافظة على ترتيب "المقر المزدوج" للأونسيترال. وأضافت أنَّ من الواضح، في الوقت نفسه، أنَّ هناك حاجة إلى إيجاد سبل لتحقيق الوفورات.

٤٢- وأردفت قائلة إنه ينبغي لأعضاء اللجنة التشاور مع نظرائهم في نيويورك وتنسيق نهجهم فيما يتصل بقضايا الميزانية في لجان الجمعية العامة ذات الصلة.

٤٣- **السيدة سابو** (كندا): قالت إنَّ من الأهمية بمكان عدم التفكير في تقليص وظائف الأمانة كوسيلة لتحقيق وفورات، فأعضاء الأمانة يعانون أصلا من ضغط كبير فيما يبذلونه من جهود لتلبية جميع المهام التي تطلبها منهم اللجنة؛ بل لقد استُعين بمصادر خارجية لأداء بعض المهام، كما أنَّ بعض الأفرقة العاملة غير قادرة على إنجاز عملها نظرا للعبء الكبير الملقى على عاتق الأمانة. وعلاوة على ذلك، فإنَّ تقليص الوظائف ليس مستصوباً من منظوري تخطيط التعاقب على المناصب وتنمية مهارات الموظفين. ورأت أنه يجب أن يكون لدى الأمانة توليفة جيدة من كبار الموظفين وصغارهم، وينبغي لها أن تكون مجهزة بشكل ملائم لدعم اللجنة في عملها.

٤٤- ومضت تقول إنَّ من المؤسف أنه لم تُقدم إلى اللجنة وثيقة رسمية مشفوعة بأرقام، بما يتيح إجراء مناقشة مستنيرة بشأن التخفيضات في الميزانية. وأضافت أنَّ وفدها يتطلع إلى النظر، في الدورة المقبلة، في تقرير يسمح للجنة باتخاذ قرارات بشأن الأولويات، في ضوء الموارد المتاحة.

٤٥- **الرئيس:** قال، مشيرا إلى عدم وجود تقرير مفصل في الدورة الحالية، إنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أنَّ الأمانة كانت تستجيب قدر استطاعتها لحالة آخذة في التطور.

٤٦- **السيد غاندي** (الهند): قال إنه ينبغي المحافظة على الترتيب المتعلق "بالمقر المزدوج"، ولكن من المهم مع ذلك السعي إلى تحقيق وفورات في الميزانية في مجالات أخرى. وأضاف، في هذا الصدد، أنَّ وفده يؤيد الاقتراح القاضي بتقليص مدة اجتماعات اللجنة من ١٥ أسبوعا في السنة إلى ١٤ أسبوعا. ويتطلع الوفد إلى صدور تقرير مفصل، بالنظر إلى أنَّ أعضاء اللجنة في حاجة إلى حقائق وأرقام واضحة. فبدونها، سيكون من الصعب الدفاع عن موقف اللجنة أمام النظراء في اللجنتين الخامسة والسادسة.

٤٧- **السيد يزيفسكي** (بولندا): قال إنه ينبغي أن تسعى اللجنة إلى تحقيق مكاسب فورية صغيرة في مجال الكفاءة لكي تبعث بالرسالة الصحيحة إلى نيويورك. وينبغي ربط مناقشة حالة الميزانية بمناقشة خطة طويلة الأجل لعمل اللجنة وبالوفورات المحتملة.

٤٨- وأضاف أنَّ وفده، الذي يودُّ أن تعدَّ الأمانة تقريرا، يؤيد تخفيض مدة اجتماعات اللجنة من ١٥ أسبوعا إلى ١٤ أسبوعا في السنة.

٤٩- **السيد ليبيديف** (الاتحاد الروسي): قال إنَّ اللجنة ليست هي الجهة الوحيدة التي يتعين عليها أن تُجري تخفيضات في ميزانيتها؛ فذلك أمر يمس منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

٥٠- وأردف قائلا إنَّ من الصعب تقديم مقترحات محددة دون وجود وثيقة يمكن الاستناد إليها. بيد أنه تم، مع ذلك، تحديد عدد من الخيارات التي لن تُخل من فعالية عمل اللجنة.

٥١- ورأى أنَّ الخروج عن المبادئ الراسخة لن يلحق الضرر بعمل اللجنة فحسب بل بمكانتها أيضا باعتبارها الهيئة المعنية بالجوانب القانونية للاقتصاد الدولي في الأمم المتحدة.

٥٢- وذهب إلى أنَّ المقترحات التي قدَّمتها الوفود جديرة بالدراسة. ومع ذلك، ربما ينبغي ألا تُذكر كلها في رد اللجنة على اقتراح الأمين العام. وينبغي للأمانة إعداد وثيقة على أساس مناقشات اللجنة ولكنها لا تُلزِم اللجنة بتخفيضات قد تعوق استمرارها في تنفيذ خطة العمل المتفق عليها.

٥٣- **السيد مارادياغا مارادياغا** (هندوراس): قال إنَّ وفده يؤيد استمرار الترتيب المتعلق "بالمقر المزدوج" والاقتراح الخاص بتقليص وقت اجتماع اللجنة. وبما أنَّ ولايات بعض الأفرقة العاملة متداخلة، فإنَّ دمجها قد يساعد على زيادة الكفاءة. ويمكن للأمانة تقديم المشورة بشأن الجوانب العملية لمثل هذه الخطوة.

٥٤- **السيد بيدرا** (المراقب عن إكوادور): قال إنَّ من المهم التشديد، عندما تُعرض آراء اللجنة على الجمعية العامة، على أنَّ اقتراح وقف الاجتماعات في نيويورك سيعيق قدرة بعض الدول على المشاركة الكاملة في عمل اللجنة، لا سيما البلدان النامية التي ليست لديها بعثات في فيينا.

٥٥- وأضاف أنه في بلدان مثل إكوادور، ليس هناك سوى القليل من الوعي بأعمال اللجنة التي يُنظر إليها أحيانا على أنها نادي للنخبة يخص الدول الغنية وحدها، ولا يُسمع فيه صوت العالم النامي. ولو أصبحت مشاركة الدول النامية أكثر صعوبة، فلن يُفضي ذلك إلا إلى المزيد من الرسوخ لهذا التصور.

٥٦- **الرئيس:** قال إنه ينبغي بذل كل الجهود الممكنة لشرح موقف اللجنة للجمعية العامة، كما ينبغي للدول أن تجهر برأيها دفاعاً عن اقتراح اللجنة بتخفيض مدة اجتماعاتها. وقد اعترضت اللجنة بالإجماع على اقتراح وقف الاجتماعات في نيويورك، ليس فقط لأنَّ من شأن مثل هذه الخطوة أن تعيق عمل اللجنة وتلحق الضرر بصورة الأونسيترال، ولكن أيضا باعتبارها مسألة مبدأ: فضمان قدرة البلدان النامية على المشاركة أمر حيوي.

٥٧- واعتبر أنَّ اللجنة، في ردها على اقتراح الأمين العام، ترغب في أن توضِّح أنها تفهَّمت الحاجة إلى تخفيض الميزانية وأنها أمضت وقتا طويلا في مناقشة هذه المسألة. وتعلن اللجنة اعتراضها بالإجماع على وقف الاجتماعات في نيويورك وتقترح بدلا من ذلك تقليصا لمدة الاجتماعات من ١٥ إلى ١٤ أسبوعا في السنة، وهو ما من شأنه تحقيق توفير مماثل ينبغي الإقرار بأنه كذلك حتى وإن اندرج في باب آخر من أبواب الميزانية. وأضاف أنَّ اللجنة، ستذكر، علاوة على ذلك، أنها قررت إجراء تحليل أشمل لأساليب عملها وأولوياتها. وليست هناك حاجة إلى الإشارة إلى إجراءات محددة، فهذه الإجراءات سيتضمنها تقرير اللجنة عن أعمال الدورة. وإذا لم يُقبل اقتراح اللجنة وتم وقف الجلسات في نيويورك، فسوف يتعين في فترة وجيزة إعادة جدولة الاجتماعات التي تقرر بالفعل عقدها في نيويورك في عام ٢٠١٢. وقد تود اللجنة الإشارة في ردها إلى أنها تدرك إمكانية حدوث ذلك وأنها مستعدة لمعالجة الأمر إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

٥٨- وقد تقرَّر ذلك.

٥٩- **السيدة سابو** (كندا): سألت عما إذا كانت هناك أي مشكلة تحتاج إلى اهتمام فوري فيما يتعلق بتحديد موعد انعقاد الدورة المقبلة للفريق العامل الأول.

٦٠- **السيد سوريول** (أمين اللجنة): أشار إلى أنَّ اللجنة وافقت على أن يعقِد الفريق العامل الأول دورة واحدة فقط في فترة الاثني عشر شهرا المقبلة، وليس اثنتين كما هو مبين في جدول أعمال اللجنة (A/CN.9/711). ومن منظور الميزانية، فإنَّ الحكمة تقتضي عقد تلك الدورة قبل نهاية عام ٢٠١١. وأضاف أنَّ الفريقين العاملين الأول والسادس كليهما يرغبان في عقد دورتيهما في آخَر وقت ممكن من عام ٢٠١١، الأمر الذي يثير تساؤلا بشأن كيفية تجنب التضارب في موعديهما. وستحاول الأمانة حل هذه المسألة قبل نهاية الدورة الحالية للجنة. وقد تتيح المواعيد المخصصة حاليا للفريق العامل الثالث، وهي تشرين الثاني/نوفمبر، فرصة لإعادة الجدولة.

٦١- **السيد لوكِن** (الولايات المتحدة الأمريكية): أشار إلى أنَّ الفريق العامل الأول يعمل حاليا على مشروع دليل الاشتراع المنقَّح المزمع إرفاقه بقانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي، بهدف وضعه في صيغته النهائية. غير أنَّ وفده يعتقد أنَّ الفريق العامل ليس، في واقع الأمر، المنتدى الأنسب لهذا النوع من العمل، وبناء عليه فقد أعرب عن تأييده لفكرة عقد دورة واحدة فقط للفريق العامل الأول قبل الدورة المقبلة للجنة. وإذا ارتُئِيَ أنَّ من المهم، لأسباب قاهرة تتعلق بالميزانية، أن تُعقد دورة الفريق العامل الأول في عام ٢٠١١، فينبغي جدولتها في آخر وقت ممكن من السنة، وذلك من أجل إتاحة أطول فترة ممكنة لمواصلة العمل على مشروع الدليل.

٦٢- **السيد غونساليس** (الأرجنتين): قال إنَّ وفده يؤيد عقد جلسة واحدة فقط للفريق العامل الأول قبل الدورة المقبلة للجنة. وإذا عُقدت دورة في أواخر عام ٢٠١١، فينبغي ألا تُعقد أي دورة أخرى في وقت مبكر من عام ٢٠١٢. بيد أنَّ هناك حاجةً إلى اتخاذ قرار بشأن مستقبل الفريق العامل الأول بعد دورته المقبلة.

٦٣- **الرئيس:** قال إنه ستكون هناك، بحسب فهمه، دورة واحدة للفريق العامل الأول قبل نهاية عام ٢٠١١ ولن تكون هناك أي دورة في وقت مبكر من عام ٢٠١٢. وأضاف أنَّ اللجنة سوف تبت في مستقبل الفريق العامل الأول في دورتها المقبلة. وبما أنَّ هناك سبيلا متفقا عليه للمضي قدما، فإنَّ الأمانة ستحاول تحديد جدول زمني للفريقين العاملين الأول والسادس قبل نهاية الدورة الحالية للجنة.

عُلقت الجلسة الساعة ١٥/٥٥ واستؤنفت الساعة ١٦/٠٥

دور الأونسيترال في تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (مستأنف)

٦٤- عُقدت حلقة نقاش عن دور الإصلاحات المُدخلة على القانون التجاري في إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع واستخدام نصوص الأونسيترال في ذلك السياق. وقدَّم المتكلِّمون التالية أسماؤهم عروضا: السيدة جوديث كنيبر (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي)، والسيدة أماندا أشفورد (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا) والسيد جرني سيكوليتس (هيئة لندن للتحكيم الدولي).

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠